دور التشريعات والاستقرار الاجتماعي في تحفيز الاستثمار وحمايته

بـادئ ذي بدء أجـد نفسي ملزماً باداء استحقاق الشكر كل الشكر والتقديـر لمنظمـي هذه النـدوة (مؤسسـة بنت البادية ـ صحيفة 22مايو) على هذه المبـادرة الوطنية الهادفة تسليط الضوء على واقع الاستثمـار في بلادنا وأهميته والمقومات اللزمة له والمعوقات التي تواجهه والنظرة المستقبلية الطموحة للاستثمار كعامل أساسي معول عليه في احداث نهضة تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة في ضوء معطيات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية حفظة الله ورعاه..

المحامي / عبد السلام محمد السماوي

وباعتبار أن كلاً من التشريعات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي من ابرز العوامل والمقومات الأساسية لتحفيز الاستثمار وحمايته،فإننا ومن خلال ورقة عملنا هذه المتواضعة سنتناول أربعة محاور رئيسية هي:ـ

- التشريعات الاقتصادية ذات الصلة بالأنشطة الاستثمارية.
- النظام القضائي.
- الاستقرار الاجتماعي.
- العلاقة بين تطبيق سيادة القانون والاستقرار الاجتماعي وبين ايجاد البيئة المحفوة والضامنة والحمية للستثمار.

ثم نختتم ورقة عملنا هذه بالتوصيات المقترحة

المحور الاول :ـ
.التشريعات الاقتصادية ذات الصلة بالأنشطة الاستثمارية

تعتبر التشريعات الاقتصادية ذات الصلة بالأنشطة الاستثمارية من ابزر المقومات الرئيسية لجذب الاستثمار سواءا بما تتضمنه من تسهيلات وإعفاءات وامتيازات أوتتضمنه من ضمانات وحقوق وحمايةٍ.

وفي عصرنا الحالي يشهد العالم سباقا محموماً وتنافسياً بين مختلف الدول لاجتذاب رؤوس الأموال الاستثمارية والمستثمرين من مختلف جنسيات العالم إذتقوم الدول بالمراجعة الدورية لتشريعاتها الاقتصادية ذات الصلة بالاستثمار وتقنين المزيد من التسهيلات والامتيازات والاعفاءات والضمانات والوسائل الحمائية وتبسيط الاجراءات وتخفيف الاعباء المالية وازالة تعارض التشريعات وتداخل اختصاصات الاجهزة لاجتذاب اكبر قدر ممكن من الرأسمال الاستثماري العالمي للاستثمار فيها،في الوقت الذي يراقب فيه الرأسمال الاستثماري العالمي كل ذلك التنافس الحاد بحذر شديد ومتابعة دقيقة يخضع خلالها ما تقدمة كل دولة للمفاضلة والقياس بمعاييرٍ الاستقرار الاجتماعي سياسياً وأمنياً واقتصادياً ومدى الثبات التشريعي وفاعلية النظام القضائي وتطبيق مبدأ سيادة القانون وحجم الامتيازات والاعفاءات والتسهيلات والحقوق والضمانات والحماية،ومن ثم تتخذ قرارها باختيار الدولة التي توفرت لديها البيئة الاستثمارية الجاذبة الافضل.

وفي هذا المجال قطعت بلادنا شوطاً بلادنا شوطاً متقدماً من هيكلة واصلاح للبنية التشريعية الاقتصادية ذات الصلة بالاستثمار علي رأسها قانون الاستثمار رقم (22)لسنة 1991م وتعديلاته في العام 1997م والعام 2002م وعدد من التشريعات الاقتصادية الاخرى ،وعزمها استكمال بقية التشريعات وسن التشريعات النوعية الجديدة اللازمة لذلك.

الاانـنا مازلنا بحاجة ماسة لمراجعة كافة تشريعاتنا الاقتصادية ذات الصلة بالاستثمار وتقنين المزيد من التسهيلات والامتيـازات والاعـفـاءات والضمانات والوسائل الحمائية وتبسيط الاجراءات وتخفيف الاعباء المالية وازالـة تعارض التشريعات وتداخل اختصاصات الاجهزة والعمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون وخلق نظام قضائي فاعل،وكل ذلك لن يأتي بين عشية وضحاها ولن يتحقق برؤية احاديـة الجانب وانمـا لابد من تضافر الجهود ومشاركة جميع الاطراف المعنية بالتشريعات الاقتصادية في عملية التصحيح والمراجعة وعلى رأسها الغرف التجارية الصناعية كممثل عن القطاع الخاص الذي يجب أن يكون له دور فاعل كشريك أساسي للحكومة في التنمية وان تمد جسور الثقة والشراكة الحقيقية وتغلب مصلحة الوطن.

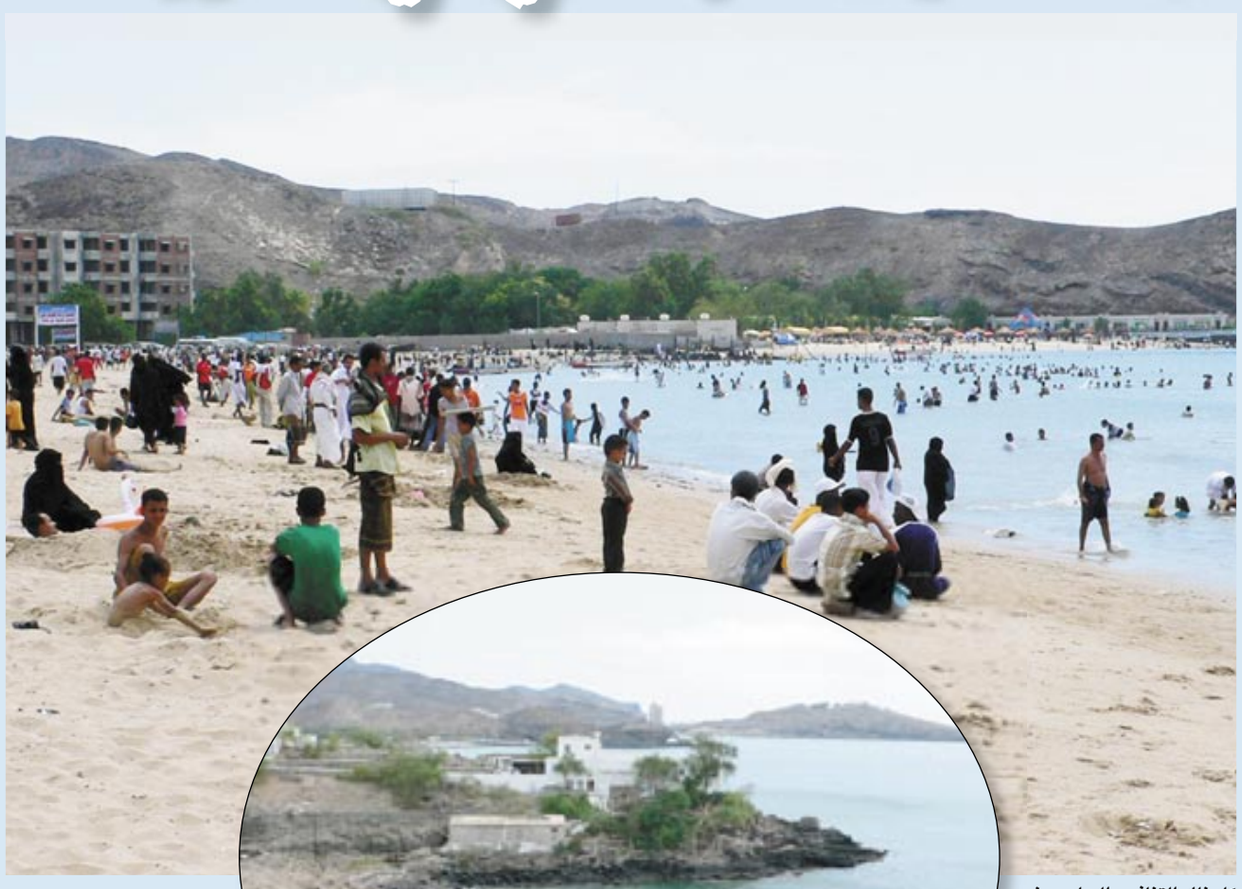

المحور الثاني: النظام القضائي

يعتبر النظام القضائي من ابرز المقومات لجذب الاستثمار ولكي يتحقق ذلك ينبغي وجود المحاكم القضائية النوعية المتخصصة والمؤهلة بكوادرها للفصل في الخلافات التجارية والاستثمارية تتمتع بالعدالة والنزاهة والحيادية والسرعة في فض المنازعات وبإجراءات مختصرة دون تعقيد أو تطويل وقادرة ايضا على تنفيذ الاحكام الصادرة عنها.

وفي هذا المجال بذلت جهود ملموسة وتبذل لاصلاح وتطوير القضاء وتأهيله وتحققت نقلات نوعية.

بيد أنه ما زال مطلوباً الكثير من الجهد التطويري والاصلاحي للنظام القضائي وإنشاء المحاكم النوعية المختصصة والشعب الاستئنافية سواء كانت تجارية أو عمالية وتأهيل القضاة وتوعيتهم بالتشريعات الاقتصادية والاستثمارية وقوانين التجراة العالمية ولغات وعلوم العصر التي تقتضيها طبيعة العلاقات الاقتصادية والاستثمارية .

المحور الثالث: الاستقرار الاجتماعي

يعد الاستقرار الاجتماعي ضمن ابرز المقومات الضرورية لخلق المناخ الاستثماري واستمرارها وتوسع نطاقها.

ويقصد بالاستقرار الاجتماعي مجموعة عوامل مرتبط بعضها بالبعض الآخر سياسية وأمنية واقتصادية وغيرها من استقرار النظام وتطوره وانعدام الصراعات الحدودية واختفاء مظاهر حمل السلاح والسطو على عقارات المشاريع الاستثمارية والاختطافات والتخريب والارهاب وتدريب القدرات البشرية بمتطلبات سوق العمل بما يوفر لها مصادر دخل وتحقيق فاعلية السياسية النقدية الى جانب النظام القضائي الفاعل .

وفي هذا الاطار بذلت جهود متلاحقة عكست أثرها ايجابياً على الاستقرار الاجتماعي في البلاد بقيام الوحدة المباركة ونظام الديمقراطية والسلطة المحلية وتخفيف مركزية النظام وتسوية كافة الصراعات الحدودية واعداد مشروع تشريع لتنظيم حمل وحيازة الاسلحة وتشريع جرائم الاختطاف وانشاء وزارة مستقلة للتعليم الفني وصندوق للتدريب المهني ومعاهد تقنية وغيرها ونتائج كل تلك الخطوات تساهم في خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة .

وما زال مطلوباً المزيد من الخطوات والاجراءات لتعزيز وتوفير البيئة الجاذبة للاستثمار .

المحور الرابع: العلاقة بين تطبيق سيادة القانون والاستقرار الاجتماعي وبين إيجاد البيئة المحفزة والضامنة والحامية للاستثمار

وهذا المحور يحدد النتائج المنطقية والفعلية بصورة طردية منتظمة لا تقبل العكس فكلما كانت التشريعات ذات الصلة بالاستثمار محل فاعلية ومحكمة وتطبق على أرض الواقع وتأكد مبدأ سيادة القانون وتحققت عوامل الاستقرار الاجتماعي بأنواعها السياسية والامنية والاقتصادية وغيرها تحقق وجود البيئة المحفزة والضامنة والحامية للاستثمار والمستثمرين والعكس يتطابق تماماً وبالتالي فإن من الاهمية بمكان استمرار الجهود المبذولة وزيادتها بفاعلية أكثر لتوفير كافة المقومات والمرتكزات الضرورية لايجاد المناخ الاستثماري الامن والمستقر وخلق البيئة اتلمحفزة والضامنة والحامية للاستثمار .

الخاتمة : التوصيات والمقترحات

- تفعيل الشراكة بصورة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص وإعداد مشاريع التشريعات الاقتصادية ذات الصلة بالاستثمار وتعديلاتها بصورة مشتركة لتقنين المزيد من التسهيلات والامتيازات والاعفاءات والضمانات والوسائل الحمائية وتبسيط الاجراءات وتخفيف الاعباء المالية وإزالة تعارض التشريعات وتداخل اختصاصات الاجهزة.
- تطوير وتأهيل النظام القضائي بإنشاء المحاكم النوعية المتخصصة والشعب الاستئنافية لها التجارية والعمالية وتأهيل القضاة وتفعيل الرقابة والتفتيش عليهم ومحاسبة المخالفين والمقصرين منهم.
- استكمال اجراءات إصدار قانون تنظيم حمل وحيازة الاسلحة للحد من ظاهرة انتشار الاسلحة.
- إعادة النظر في حجم ومقدار الاعباء والرسوم الجبائية المفروضة على القطاع الاقتصادي والعمل على تخفيفها .
- العمل على تطبيقمبدأ سيادة القانون وعدم تعطيل أيب من القوانين الاقتصادية النافذة أو مخالفتها.

مدير عام الاستثمار السياحي بالهيئة العامة للتنمية السياحة لـ (14 أكتوبر) :

14 جزيرة يمنية مهيأة لإستقبال المشاريع السياحية

إن إزدهار الحركة السياحية في أي بلد يتوقف بالطبع على حجم الاستثمارات السياحية فيها وذلك على اعتبار أن الاستثمارات السياحية هي شرط اساسي لتلبية الحاجات المتزايدة للسائح فإقامة المشاريع السياحية هي الاستثمارية السياحية هي اللبنة الاولى في بناء قاعدة سياحية واسعة ومتنوعة كما تعتبر ايضاً خطوة هامة لاستغلال الامكانات والمقومات السياحية المتوفرة وكما هو معروف فإن بلادنا تتميز عن غيرها من البلدان سواء على مستوى المنطقة أو العالم بتنوع المنتج السياحي فيها وبتميزه وتفرده غير أنه لم يستغل بعد وذلك على نطاق واسع .

صنعاء / بشير الحزمي

ولأن الاستثمارات السياحية هي طبعاً تعتبر البوابة الرئيسية ونقطة الانطلاق بقطاع السياحة نحو تحقيق غاياته العامة واهدافه المحددة والتي يأتي في مقدمتها تنويع مصادر الدخل الوطني ورفد الاقتصاد بالعملات الصعبة وزيادة مساهمته في توفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة والتخفيف من حدة الفقر بالاضافة الى دوره في زيادة فرص الاستثمارات وتحقيق التنمية المتوازية وخلق مجتمعات محلية انتاجية في مختلف مناطق الجمهورية ولذلك نجد أن الهيئة العامة للتنمية السياحية قد سارعت ومنذ وقت مبكر الى الاعداد والتحضير الجيد للشمراكة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن وأنجزت كل ما ينبغي عليها انجازه من الدراسات والمخططات والوثائق والبيانات وغيرها من المتطلبات الاساسية الخاصة بالفرص الاستثمارية السياحية التي ستقدم في المؤتمر لعرضها أمام المستثمرين المشاركين فيه .

صحيفة 14 أكتوبر بمناسبة قرب موعد انعقاد مؤتمراستكشاف فرص الاستثمار في اليمن التقت بالأخ / عبده مهدي مصلح مدير عام الاستثمار السياحي بالهيئة العامة للتنمية السياحية وتعرفت من خلاله على استعدادات الهيئة للمشاركة في المؤتمر وأهم الفرص الاستثمارية السياحية التي ستقدم فيه بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بهذا الجانب حيث تحدث للصحيفة وقال :

لقد كانت الهيئة العامة للتنمية السياحية من أولى الجهات التي استعدت منذ وقت مبكر للمشاركة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن وقد استكملنا كافة الترتيبات والتحضيرات الخاصة بالفرص الاستثمارية السياحية التي سنقدمها في مؤتمر استشكاف فرص الاستثمار والذي سيعقد في صنعاء خلال الفترة 23-22 ابريل الجاري 2007م ونحن في الهيئة بطبيعة الحال كنا قد عقدنا اجتماعات عديدة ومتواصلة طيلة الفترة الماضية وقد انجزنا خلالها مهمات عديدة ويمكن القول إننا خلال الايام القليلة الماضية عقدنا عدة إجتماعات وذلك برئاسة الاستاذ / مطهر أحمد تقي رئيس الهيئة وناقشنا أمورا عديدة خاصة بهذا الموضوع وفي اجتماعاتنا الاخيرة أنهينا بمجمل الوثائق الخاصة بالفرص الاستثمارية السياحية التي سنقدمها الى المؤتمر وأنهينا أيضا نتائج الدراسات التي تمت ميدانيا لكل موقع من المواقع المختارة في هذه المشاريع السياحية وايضا تم تقييم نتائج أعمال الاستشاريين في اعداد التصاميم والمواصفات الخاصة بكل مشروع سواء على مستوى المشاريع الرائدة كوحدات مستقلة أو على مستوى ماقامت به الهيئة مؤخرا عبر الاستشاريين في اعداد مخططات عامة للتنمية السياحية في عدد من المواقع في الشواطئ ومواقع الحمامات المعدنية وفي بعض المواقع السياحية الجبلية مثل جبل صبر وجبل كوكبان ، والحمد لله فقد تمكنا من استكمال مجمل التحضيرات النهائية الخاصة بعرض الفرص الاستثمارية السياحية في هذا المؤتمر وبحيث تكون كل الوثائق الخاصة بكل فرصة مكتملة بملف كامل يتضمن معلومات تفصيلية عنها من حيث الموقع والدراسات التي تمت ونتائج الدراسات والتصاميم المتوفرة والتكلفة التقديرية للمشروع الى آخره من البيانات التي تشكل قاعدة اساسية لأي مستثمر بحيث يتفهم الفرصة ويقيمها التقييم الكامل يرمن ثم يبدأ من قاعدة واضحة وثابتة بالاضافة الى أنه ليست فقط دراسات وتصاميم وإنما أيضا ضمن مهامنا تهيئة الظروف الموضوعية المناسبة للمستثمر بحيث نتجنب أي صعوبات قد تعيق تنفيذ المشروع سواء من خلال صعوبات متعلقة بالارض أو غيرها ، وأضاف بأن هناك تنسيق متكاملا بين الهيئة العامة للتنمية السياحية وبين الجهات المعنية سواء في مصلحة الاراضي والمساحات العمرانية او في الهيئة العامة للاستثمار بإعتبارها الجهة الاساسية التي تستقبل الطلبات وتبت فيها وتصدر القرارات الخاصة بتسجيلها وايضا مع السلطات المحلية المعنية في كل نطاق وكل محافظة حتى نسهل مهمة المستثمر ونقرب المسافات لأي مستثمر يرغب في هذه الفرص.

وقال : لقد قمنا خلال الايام الماضية بمراجعة كل ماهو موجود لدينا من الاعمال المستلمة من الاستثماريين وما هو متبقي وبحيث إذا ما كان هناك ملاحظة للأخوان في الادارة الهندسية حول مخطط معين أو موقع معين نستكملها في الوقت المناسب.

الفرص الاستثمارية السياحية

وحول الفرص الاستثمارية السياحية التي ستقدمها الهيئة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن قال مدير عام الاستثمار السياحي بأنه يوجد فرص استثمارية لـ 9 مشاريع سياحية على الشواطئ وهي موزعة ما بين البحر الاحمر والبحر العربي وتقريبا هذه المشاريع دراساتها اكتملت واستوفيت بشكل كامل ويوجد ايضا فرص استثمارية لـ 10 مواقع في الحمامات المعدنية وهذه المواقع هي المواقع التي اخترناها كمواقع تمثل فرص استثمارية وأجرينا لها دراسات ومنها 4 مواقع اكتملت 100% من حيث الدراسات والتصاميم والباقي في طريقها للاستكمال بتوفير القاعدة الرئيسية من البيانات التي تهم الجانب الاستثماري.

وأشار الأخ مدير عام الاستثمار السياحي الى أنه يوجد هناك ايضاً عدد من الفرص الاستثمارية الاخرى المقترضة في عدد من الشواطئ والجزر اليمنية حيث تم اختيار قرابة 14 جزيرة كأولويات مهيأة أو قابلة للتهيئة كمشاريع سياحية في البحر الاحمر والبحر العربي وفيما يخص هذه الفرص حاولت الهيئة أن تقدم للمستثمر أو المهتم قاعدة بياناتية متكاملة عن هذه الجزء من حيث مساحتها وطبيعتها وتكوينها ومن حيث تكوينات السطح فيها والمناخ واوجه الاستخدام السياحي الممكنة فيها بالنظر الى علاقتها بالمحيط لها مثلا هناك مزارات قريبة منها وهناك ربط بين الشاطئ وبين هذه الجزر لأن عملية الربط هذه هي عملية استراتيجية على أساس أنها تخلق مدى واسعا من عناصر الجذب التي تتكامل بين السياحة البحرية وسياحة الغوص وغيرها من الجوانب مثل الجانب الثقافي والجانب الاجتماعي على الشواطئ وفي المناطق الجبلية القريبة منها .

بروشورات ومسائل ألكترونية لعرض الفرص الاستثمارية السياحية

أشاد بالجهود الكبيرة التي بذلت من قبل قيادة الهيئة والادارة الهنسية فيها وغيرها من الادارات الاخرى في سبيل وضع انجاز كافة التحضيرات الخاصة بفرص الاستثمارات السياحية التي سيتم عرضها أمام المستثمرين في المؤتمر حيث وقد تم تجهيز البوشورات والمسائل الالكترونية للرعض التوظيفي الملخص كناحية ترويجية للفرص الاستثمارية السياحية .

المؤتمر نافذة لطرح ما لدينا من فرص استثمارية

وأكد على أهمية هذا المؤتمر والذي يعتبر نافذة لطرح مالدينا من فرص استثمارية سياحية خصوصا أن الهيئة دائمة الحرص على استغلال واستخدام كل النوافذ المتاحة سواء كانت على المستوى الداخلي او على المستوى الخارجي وذلك للترويج للفرص الاستثمارية السياحية في بلادنا .

وأشار الى أن الهيئة قد حددت أيضا مواقع التنمية السياحية في محافظة إب والمواقع المهيأة للاستثمار في إطار الخارطة التي تم اعدادها للاستثمارات السياحية على مستوى الجمهورية وهذه هي الاخرى جاهزة وستعرض ايضا في المؤتمر وهي تشتمل على المواقع المختارة والصلاحة للاستثمار بالنظر الى معايير الاختيار الطبيعية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والبيئية وغيرها من المعايير التي تؤهل موقع ما كموقع ليس لفرض التنزه والسياحة فيه ولكن لرفض اقامة المنشات الخدمية فيه .

الاستثمارات المحلية قاعدتنا الاساسية

وفي ختام حديثه للصحيفة قال الأخ / مدير عام الاستثمار السياحي أن الهيئة العامة للتنمية السياحية تعمل في الوقت الراهن كل مايجب عليها أن تعمله في إطار بلورة مهمة الدولة التي يمكن أن تتلخص في تهيئة الفرصة الاستثمارية السياحية أو الظروف الملائمة بحيث ينشط القطاع الخاص وينتج شيئا ما في هذا الجانب وقال نحن في الهيئة ندعو الاخوان المستثمرين من القطاع الخاص المحلي الى أن يكونوا هم السباقون للاستثمار في السياحة لأن قاعدتنا الاساسية للاستثمارات هي الاستثمارات المحلية فكلما اتسعت هذه القاعدة كانت مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الخارجية سواء العربية او الاجنبية ولهذا فتعشم من القطاع الخاص المحلي أن ينشط ويتفاعل مع هذه الانشطة وسيجد منا كل تعاون وكل ترحيب وكل التسهيلات .